في هذه الفترة حيث ان الجماهير لا زالت حساسة لاي محاولات سياسية مكشوفة وسيدخلهم اللجوء اليها الى عملية صراع مع السكان ربما يدمر ما بنوه من علاقات خلال هذه الفترة ، لذلك كان المخرج هو ان تتم عملية التمثيل من خلال انتخابات ليس لها في ظاهرها صفة سياسية وهي في نفس الوقت تتمشى مع النظام القانوني القائم (واسرائيل حريصة على مراعاة هذه الامور من حيث الشكل في غالب الاحيان) ويمكن لدعاة الانتخابات والمرشحين ان يبرروا مواقفهم بان هذه الانتخابات بلدية لشئون محلية وليست للتمثيل السياسي ، علاوة على ان المجالس البلدية خلال خمس السنوات كانت المؤسسات الاهلية الوحيدة التي بقيت بعد انهيار الادارات المدنية السابقة وتولي الحكم العسكري الاسرائيلي السلطات الادارية المختلفة . وقد عزز الاحتلال هذه البلديات بصلاحيات جديدة بحيث اصبحت صلة الوصل بين السكان والسلطات المحتلة واصبحت البلديات مرجعا للسكان في كثير من امورهم التي لم يكونوا يرجعون اليها فيها قبل الاحتلال كما ان البلديات اعتمدت من قبل الحكومة الاردنية بالنسبة لكثير من الامور التي كانت تتولاها الدوائر الاخرى السابقة كدوائر الاراضي والمحاكم والصحة والشئون الاجتماعية واوكل اليها اعتماد الشهادات والسجلات والوثائق المختلفة وكذلك الشئون الاقتصادية والتجارية والمالية .

ولذلك كان طبيعيا ان تتجه انظار سلطات الاحتلال الى هذه المجالس البلدية بما تمثله من صلات وثيقة بالجماهير ومصالحها اليومية المتعددة لتكون قاعدة اساسية في عملية تمثيل السكان توسعها عن طريق انتخابات في مؤسسات وهيئات اخرى تكمل وتغطي باقي السكان الذين لا يعيشون في المدن او الذين لا حق لهم في اختيار المجالس البلدية وهم في غالبيتهم من العمال الذين لا يدفعون ضرائب بلدية . ولذا كان قرارها اللجوء الى الانتخابات البلدية . ويبدو ان فكرة اللجوء الى الانتخابات البلدية قد خامرت ذهن دايان في اوائل عام ١٩٧٠(٢) اذ طرحها امام اللجنة الخاصة بالتكتل العمالي الحاكم ثم عاد في اليوم التالي ونفى الفكرة(٣). ويبدو ان موضوع الانتخابات في تلك الفترة كانت لا زالت فكرة بانتظار ظروف المستقبل السانحة وتهيؤ ظروف موضوعية تتحقق بمضي الزمن ووصول السكان الى مرحلة اليأس مع استمرار التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والتوسع في عمليات الاستيطان والتهويد .

عقب احداث جرش خلال شهر تموز ١٩٧١ والانتكاسة التي اصابت الثورة الفلسطينية وانعكاساتها السيئة داخل الارض المحتلة على اوضاع المواطنين قدرت الاجهزة الاسرائيلية المختصة ان هذه هي الفرصة السانحة ؛ وقد حللت صحيفة عل همشمار بتاريخ ٧٢/٣/٢٩ هذا الامر بقولها « لقد استهدفت الحكومة من الانتخابات اثبات ان الامور تسير بشكل طبيعي في ظل الاحتلال لدرجة يمكن معها اجراء انتخابات في الضفة الغربية » . وهكذا عاودت اسرائيل بحث موضوع الانتخابات من جديد وجرت مشاورات على اعلى المستويات وجرت اتصالات بين مختلف الوزارات التي لها صلة بالموضوع(٤). وبنفس الفترة انطلق الدعاة الجدد يهيئون الرأي العام لفكرة الانتخابات البلدية بحجة التغيير وخلق قيادات جديدة شابة وعلى رأس هؤلاء كان حمدي كنعان . وشهدت الصحف حملة من المقالات بين مؤيد ومعارض لاجراء الانتخابات . كان قصد اسرائيل من ورائها ايجاد تيار من العناصر الجديدة القادرة من خلال شعور اليأس والاستسلام ان تتولى معها الحوار والاتفاق وقدرت ان هذه العملية الانتخابية ستأتي لها بعدد من هذه العناصر : « ان اسرائيل تريد المرشح الذي يريده السكان والفعل هذا هو اختيار دعاة الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية اذا لم يحصل لفكرتهم شيء بعد الانتخابات »(٥).

وحتى لا تحظى عملية الانتخابات بمعارضة جماهيرية منذ البداية باعتبارها مخططا اسرائيليا اختطت اجهزة الدعاية الاسرائيلية ومسئولو الحكم العسكري خطا واحدا مفاده